

Promoting the principles of human rights and democracy and their role in achieving sustainable development

Prof. Dr. Safia Shaker Maatouq*

Center for Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, Iraq

Safia.ALMutawri@uobasrah.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0003-4881-2318>

Asst. Prof. Dr. Alaa Razzak Fadhil Alnajjar

Center for Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, Iraq

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq



<https://orcid.org/0000-0003-2288-6060>

Received: 27/04/2024, **Accepted:** 03/06/2024, **Published:** 10/06/2024

Abstract: The issue of human rights and basic freedoms has gained great importance in modern times, and these rights and freedoms have begun to expand with the development of societies and their cultural progress. Rights and freedoms are not characterized by stability and stagnation, but rather change according to the development of human life and the development of societies themselves. The “concept of human rights is a standard for the “advancement” and progress of countries. The more the governments of those countries respect human rights, the more acceptable and influential their voice becomes on the world level

It was shown that the needs of the internal and international community are compatible and the exercise of economic, political and administrative authority to manage life affairs at all levels includes the mechanisms, practices and institutions through which citizens can express their interests to exercise their rights and the extent of their true representation of the people, which is linked to economic development, eliminating corruption and directing all goals to reforming society

It became clear that the pillars of the system of values and rights have an impact on consensus in seeking to implement this right, which reflects positively on the possibility of achieving development goals. These pillars, both in development plans and programmes, are an important link in human life and society as part of the system of rights and freedom and the preparation of all aspects related to them, so work must be done to develop various fields

It has become clear that the success or failure of the sustainable development process depends on the presence of an appropriate climate to stimulate growth and development and encourage innovation, and this takes place within the framework of establishing democracy and human rights, at the forefront of which is sustainable development's responsibility to advance human potential that advances the developmental process and achieves well-being for society

Keywords: development plans, principles of democracy, sustainable environment, planning indicators

**Corresponding author*

تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

* الاستاذ الدكتورة صفية شاكر معتوق

مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة - العراق

Safia.ALMutawri@uobasrah.edu.iq<https://orcid.org/0000-0003-4881-2318>

الاستاذ المساعد الدكتور علاء رزك فاضل

مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة - العراق

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq<https://orcid.org/0000-0003-2288-6060>

تاريخ الاستلام: 2024/04/27 - تاريخ القبول: 2024/06/03 - تاريخ النشر: 2024/06/10

ملخص: حظيت مسألة حقوق الانسان وحرياته الأساسية بأهمية بالغة في العصور الحديثة، وان تلك الحقوق والحرريات اخذت بالاتساع بتطور المجتمعات وتقدمها حضارياً، فالحقوق والحرريات لا تتسم بالثبات والجمود وانما تتغير تبعاً لتطور الحياة الانسانية وتطور المجتمعات نفسها. ويعد مفهوم حقوق الانسان معياراً لرفي الدول وتقدمها، فكلما زاد احترام حكومات تلك الدول لحقوق الانسان كلما اصبح صوتها على مستوى العالم اكثر مقبولة وتأثيراً.

وتبين من البحث ان توافق احتياجات المجتمع الداخلي والدولي وممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الحياة على كافة المستويات وتتضمن الاليات والممارسات التي يعبر منها المواطنون عن اهداف حياتهم لاستحقاقها ومدى تمثيلها الحقيقي للشعب والذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد وتوجيه الاهداف كلها الى اصلاح المجتمع.

وهناك اليات وركائز لمنظومة القيم والحقوق لها تأثير على التوافق في السعي الى تنفيذ هذه الحق مما ينعكس ايجابياً على امكانية تحقيق اهداف التنمية، سواء في الخطط والبرامج التنموية بحلقة حياة الانسان والمجتمع كجزء من منظومة الحقوق والحرريات وتهيئة جميع الجوانب المرتبطة بها، لذا يجب العمل على تطوير مختلف المجالات.

وتوصلت الدراسة ان تطبيق رؤى التنمية المستدامة يعتمد على وجود المناخ الملائم لتحفيز النمو والتطور وتشجيع الابتكار وذلك يتم في اطار تأسيس الديمقراطية وحقوق الانسان التي في مقدمة مسؤوليتها التنمية المستدامة للنهوض بالإمكانات البشرية التي تنهض بالعملية والتنموية وتحقق الرفاهية للمجتمع

الكلمات المفتاحية: خطط التنمية، مبادئ الديمقراطية، البيئة المستدامة، مؤشرات التخطيط

* المؤلف المرسل

مقدمة البحث:

ويعتبر تعزيز حقوق الإنسان عنصر أساسي في نشر المعرفة والتوعية حول حقوق الإنسان الى افراد المجتمع بشكل عام والى فئات محددة بشكل خاص. فالتعزيز يعني توعية الانسان بحقوقه وتعليمه كل ما يتعلق بهذه الحقوق وارشاده الى الطرق التي يلزم اتباعها لاستخدام هذه الحقوق بشكل صحيح في نمو الامكانيات البشرية الى مستوى الرفاهية والتمتع بمميزات الحياة منها (الخدمات، الطبية والتعليمية وحرية التفكير.... الخ. وتشكل التربية والتوعية من الاهداف الاساسية لترسيخ وتنمية وتطور قيم ثقافة حقوق الانسان.

وجاء مفهوم التنمية كنهج نسعى الى تحقيقه للوصول الى توازن بين الاحتياجات المختلفة، فهي تحافظ على توازن دقيق بين حاجات الانسان وتحسين انماط الحياة والشعور بالرفاهية والاستقرار، سابقاً كان مفهوم "التنمية" يختص بالشأن الاقتصادي فقط، اما الان شمل أنشطة عدة جوانب منها اجتماعي وسياسي وثقافي وبيئي، فعملية التنمية متوافقة بكل جوانبها المستدامة واستثمار امكانيات الانسان في الفعاليات كافة منها، الاقتصادية والسياسية والمعرفية. وان أي تنمية او تخطيط نظري متكامل لا يستطيع ان يحقق اهدافه الموسومة حسب المستوى العام، لما تشكل مخرجاته من عبئ على كل فعاليات النمو الاقتصادي والاجتماعي وابعاد مفهوم التنمية، عن اهدافها.

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة تدور حول مفهوم جديد هو التنمية المستدامة، لتشكيل البيئة الملائمة التي تسمح الانتفاع وتحقيق كافة حقوق الانسان من اجل الارتقاء بمستوى نوعية حياة الانسان والحفاظ على كرامته وتمثل مشكلة البحث بمدى ارتباط الاعتراف بحقوق الانسان والديمقراطية بنجاح عملية التنمية المستدامة او فشلها؟ وهل تهيئة البيئة الملائمة لتعزيز حقوق الانسان يضمن الارتقاء وتحقيق التنمية؟ وعلى ماذا يتوقف النمو والتطور والنهوض بالإمكانيات البشرية التي تعلق بالعملية التنموية وتحقيق الرفاهية للمجتمع؟

اهمية البحث:

مصطلح حقوق الانسان يعني الاعتراف بأن لكل شخص مواهبه وقدراته فالإنسان موضوع اساسي للتنمية المستدامة، ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية يسعى الى جعل الحياة في افضل صورها وتأمين كافة متطلباتها من الاحتياجات او الخدمات المجتمعية مما يتطلب استراتيجية واسعة للنهوض بالواقع وبناء انظمة مجتمعية ورفع كفاءة المستوى المعيشي، فضلاً عن تطوير المؤسسات المعنية بتوفير الخدمات بما يتوافق مع التطور الحاصل على المستوى العام، فأهمية حقوق الانسان نابعة من حداثة مجال حقوق الانسان والديمقراطية من جهة ومن مجال التنمية المستدامة من جهة اخرى ومدى تقاربهما تسخيرا لخدمة الانسان وتلبية تطلعاته.

هدف البحث:

- جاء هذا البحث لتوضيح الترابط بين حقوق الانسان والديمقراطية من جهة والتنمية المستدامة من جهة اخرى.

- ان تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية يوفر البيئة المناسبة لتبادل المعرفة والتفاهم وبناء تعاون مثمر وتقديم حلول للتحديات التي تواجه المجتمع يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل سريع على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعي والبيئي لتطوير المجتمع.

- تحقيق ترسيخ وتنمية وتطوير قيم ثقافة حقوق الانسان، واحترامها غاية في الاهمية ومن السمات الواقعية لدى الدول فلا بد من توفير الجهود والمحاولات الجادة للحفاظ على حقوق الانسان باعتبارها الحجر الاساس في استقرار المجتمع وتطوره

- الاهتمام بمسألة حقوق الانسان غاية في الاهمية في حياة الدول ومدى قبولها ان يتمتع مواطنيها بضمانات تؤدي لتحقيق العدالة لجميع افراد المجتمع ومن ثم في اداء الدولة لوظائفها على اكمل وجه مما يحقق التطور والتنمية.

- ان اشاعة مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق مجموعة من الاهداف التنموية ولاسيما القضاء على الفقر بتحويل النمو الاقتصادي الى التنمية الانسانية المستدامة، أي يضمن المنطق التكاملي بين

حقوق الانسان الحالية مع حقوق الاجيال القادمة لتحقيق حياة جيدة لهم، ووضع استراتيجيات تنموية لمراعاة حقوق الانسان وتجاوز معوقات الحاضر وتحديات المستقبل.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان تحديات التنمية هي تحديات حقوق الانسان، لهذا فإن التقارب بين التنمية ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية يعزز دراسة خطط التنمية المستدامة فأبعاد التنمية بان كل ما موجود على الارض مسخر لخدمة الانسان ويجب احترام حياته وحمايتها لارتباطها بمستقبل الاجيال القادمة والمحافظة على البيئة واستدامتها، من خلال تحليل بعض عوامل ومؤشرات التنمية التي لها قدرة في تحديد مسار التنمية العام والتخطيط بأسلوب ووسيلة لنهوض باقتصاد الدولة.

منهج البحث:

اتخذ البحث منهجاً يعتمد على التحليل والربط بين مفاهيم الدراسة حقوق الانسان والديمقراطية وبيان مدى العلاقة بين هذين المفهومين ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة مع الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال جمع المعلومات والاحاطة بالنصوص والاتفاقيات وتفسيرها.

الدراسات السابقة:

توجد عدد من الدراسات التي تناولت موضوع حقوق الانسان بصفة عامة متطرفة للموضوع من جوانب مختلفة، فمنها ما تناول موضوع حقوق الانسان من وجهة نظر قانوني، وضمان الحقوق في الدساتير الدولية، ومنها ما تناول الموضوع كإيضاح لدور حقوق الانسان عبر التاريخ وغيرها من الدراسات بما يتناسب مع اغراض تلك الدراسات، او كجزء من دراستها اما موضوع الدراسة (تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة) هو بحث لمدى الترابط بين حقوق الانسان وتحقيق التنمية المستدامة وتكاملها لضمان حقوق الاجيال القادمة.

اولاً:- مفاهيم الدراسة الاساسية ومؤشراتها:

حقوق الانسان:

هي مجموعة حقوق طبيعية يمتلكها الانسان والمرتبطة بفطرته والتي موجودة حتى لو لا يعترف بها او انتهكت من قبل سلطة ما. كل حق للإنسان سواء منها المدنية، والاقتصادية والسياسية، والثقافية، اصيلة ومتعمقة بشخصية الفرد فلا يمكن تدرجهم على شكل تصاعدي لان الانسان غير قابل للتفكك كذلك هي مجموعة حقوقه لا يمكن تجزئتها ولا الفصل بينها، ان تحقيق الحق المدني والسياسي للفرد لا يمكن بدون الحق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى يعيش الانسان بشخصية وبحق من الحرية والامن ومستوى معاشي مناسب.

إن مسألة حقوق الانسان لها علاقة وثيقة بالسلم والامن الدولي ومظاهره فلا يتحقق الا بتعزيز وحدة حقوق الانسان وكذلك الترابط بين الحق في الحياة، فهو هدف مشترك تسعى جميع الدول الى تحقيقه والحفاظ عليه من خلال الجهود المبذولة منذ زمن بعيد. فحقوق الانسان هي شرعية الدولة القانونية والسياسية التي لا تستمد من اي سند قانوني.

تعد حقوق الانسان صفة متأصلة في كل فرد، فهي ملك للناس لا تشتري او لا تكتسب ولا تورث فهي واحدة لجميع البشر وان الاضرار بحقوق الانسان وكفالتها لا تعني انها حقوق مطلقة لا حدود لها وانما ينبغي تنظيمها والحفاظ عليها، فهي محط اهتمام وتبين الحريات المرتبطة بالإنسان والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الاعراف والقوانين، يعد مفهوم حقوق الانسان من المفاهيم الشائعة الاستعمال على الصعيدين الدولي والداخلي، فحقوق الانسان هي المعايير الاساسية للحياة الكريمة التي تعد اساس الحرية والعدالة والسلام في المجتمعات. واحترام هذه الحقوق وتواجدها في المجتمع يساهم في تنمية افراده على حد سواء، اذ انها تعد حجر الاساس في استقرار المجتمعات ومقياس لتقدم الدول(خالد، 2015، ص197).

فحقوق الانسان في عصرنا تتمثل بمجموعة من الاحتياجات التي يجب تأمينها الى كل الافراد من غير تفضيل بينهم بسبب النوع او اللون او الجنس او الدين او المذهب او الاصل او الجنسية او لاعتبار اخر. ان تعريف الحقوق بالاحتياجات الاساسية مهد الى ظهور مصطلح

التممية الشاملة لتأمين كافة الاحتياجات المرتبطة بالإنسان، اي انه ساعد على اعادة النظر بوضع البرامج والسياسات التي تصب بخدمة الانسان وتتميته.

وتبين مما تقدم ان الحقيقة الثابتة على مدى الازمنة ان الانسان هدفه اشباع احتياجاته المتأصلة برفاهيته والتي بدورها متجمعة وغير مفككة هذا التعريف يجمع بين توفير الاحتياجات ومراعاة حق الانسان، نظرا لمواكبة الاحتياجات الانسانية منها حاجه البقاء ومن ثم حاجه التطور وحاجه التواصل وحاجه المشاركة وحاجه التحرر وحاجه الحرية وحاجه الانتماء وحاجه الكرامة في المجتمعات، ولكل مجتمع استراتيجيته الخاصة في اشباع تلك الحاجات الاساسية لتممية القدرات البشرية(ابراهيم، 2021، ص29).

الديمقراطية:

تعني كلمة الديمقراطية باللغة اليونانية (الحكم بواسطة الناس)، هي الحكم من قبل الشعب (السيادة الشعبية) اي المشاركة المباشرة. وان مبادئ الديمقراطية تتبع بطريقة طبيعية وحتمية من رؤية التنمية الانسانية. فالديمقراطية تلخص نهج التنمية وتعبر عن فكرة ان الناس لهم الاولوية ويجب ان تتوافق الديمقراطية مع احتياجات الناس، فمبدأ الديمقراطية اساس لجميع الافراد بالمساواة في اقامة اسس الديمقراطية، فهو يعد جزء مما تعنيه التنمية، فنظام الديمقراطية السياسي الذي يحترم ويتمشى مع احترام وتعزيز جميع حقوق الانسان (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) فهو من يعطي الاطار السياسي الامثل لتجسيد حقوق الانسان لأنه يفترض انطلاقة للحقوق المدنية والسياسية(حمادي، 2009، ص125).

بتطبيق مبدأ الديمقراطية تقام المؤسسات المتعلقة بتأمين حقوق الانسان وبهذا المبدأ يتمكن فيه المجتمع بكل مستوياته ان يكون ضمن عملية صنع القرار وتنفيذها، والاساس نشر الديمقراطية هو احترام حقوق الانسان بالكامل.

وفي اعلان فينا عام 1993 اعتبرت تقرير هذه الحقوق واحترام حرية الرأي والتعبير شرطين اساسيين لتحقيق الديمقراطية. ويجسد حقوق الانسان من الضرورات الاساسية للحد الأدنى من

الرفاهية المقبولة لأي فرد من المجتمع وينظر الى الديمقراطية على انها شكل الحكومة الانسب لإنقاذ حقوق الانسان(فاكيه، 2010، ص90).

لا يمكن ان تتحقق التنمية من غير مبدأ الديمقراطية، فهما متلازمتان، التنمية من حق الانسان، والديمقراطية لا تقوم بغير احترام حق الانسان. كانت الديمقراطية تهتم بمن يحكم الوقت الذي يهتم بحقوق الانسان وبكيفية الحكم فالتنمية تهتم بهما معاً. ف نظام الديمقراطية وسيادة القانون يقوموا بالاعتماد على احترام حقوق الانسان وحياته العامة. وان الحق في التنمية احد هذه الحقوق التي تحظى تماما باحترام الدولة تأكيداً لسيادة القانون. يصاغ هذا الاحترام بمفهوم يتفق مع الافاق الرصينة للنمو والابتكار بما يوازي ان تحرير الاقتصاد بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية لكل مواطن. فلا تنمية من غير استثمارات تهدف الى ارتفاع الدخل وتوفير فرص عمل ورفع مستوى المعيشة لنجاح السياسات التنموية وتوفير التمويل الكافي لها مقترباً بحرية النشاط الاقتصادي مع احترام سيادة القانون وتطبيق سليم للديمقراطية(البكاء، 2006، ص157).

وتبين مما سبق ان تعزيز حقوق الانسان والديمقراطية هدفه اقامة مجتمع عادل ومنصف غير ان السياسات التي تتبعها البلدان النامية والبلدان الصناعية لا يبدو انها تشمل مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية كموضوعات اساسية، مما يتطلب تعزيز التنمية حكم ديمقراطي شكلا ومضمونا لصالح الشعب بواسطة الشعب فالدول التي لا تستطيع ان تحقق التنمية لشعبها الا تمتلك نظم حكم ديمقراطي يستطيع الجميع المشاركة في الحوارات والقرارات التي تهم حياتهم. فاذا تطلبت التنمية ما هو اكثر من هدف بزيادة الدخل، فالحكم من اجل التنمية يتطلب اكثر بكثير من وجود مؤسسات عادلة وخاضعة للمساءلة تحمي حقوق الانسان والحريات الاساسية اي انها مسار للتنمية ضمن قائمة احتياجات الى حقوق الانسان(خالد، 2015، ص77).

التنمية:

لم يعد مفهوم "التنمية" مختصاً بالجوانب الاقتصادية، بل شمل الجوانب (الاجتماعية والسياسية، والثقافية والبيئية) المختلفة، فهي عملية متكاملة من نشاطات التنمية المستدامة، واي

تنمية، وأي تخطيط لم يحقق الاهداف الموسومة ضمن المستوى العام، وان نتائجه تشكل عبئاً على النمو الاقتصادي والاجتماعي وتشويه مفهوم التنمية واهدافها (فهد، 2018، ص396).

إن الحق في التنمية هو حق مكفول لكل فرد وكل مجتمع على حد سواء وهو حق التطور والرفي في كل مجالات الحياة دون استثناء. تعني التنمية التي تفي باحتياجات المجتمع الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل.

إن هدف التنمية هو ان يعيش الفرد والجماعات احراراً في مشاركتهم في صنع القرارات التي تهم حياتهم وان تحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وحياته الاساسية تعد أمراً حيوياً. واكد تقرير التنمية البشرية لعام 1992 ان الحق والحرية اهداف نبيلة ومثالية، بل عنصر حيوي من عناصر التنمية المستدامة، واتاحة الفرص امام الشعوب للتعبير عن آرائهم والتصرف خارج ضغط القيود المفروضة فيما يتعلق بشؤون مجتمعهم، ومشكلات حياتهم، وتمكينهم من المشاركة في عمليتي التخطيط، وصنع القرار، والديمقراطية تتضمن أي بلد تنمية متمحورة حول الانسان لترقية جماعاتاً، وافراداً من مستويات غير مقبولة في سياق حضاري معين الى حالات ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة والتي تتضمن عملية نشر المعرفة من جانب، وانتاج معارف جديدة في شتى المجالات العلمية والانسانية والفنية من جانب اخر، وخلص التقرير الاول للتنمية 2002 الذي يعد وثيقة دولية اولى تؤشر مكامن الخلل، وتقرير 2004، ايضاً (حمادي، 2009، ص97)، ان نقطة البدء في عملية اعادة بناء المجتمعات البشرية، وتحقيق التنمية المستدامة تتطلب العمل على اربعة محاور هي (البكاء، 2009، ص110):

- 1- احترام حقوق الانسان وحياته العامة يمهد نحو التمكين لمبدأ الديمقراطية.
- 2- تمكين المرأة من مجالات التنمية والمشاركة العامة في تطوير المجتمع.
- 3- تكريس عملية اكتساب المعرفة كحق من حقوق الانسان ضمن منظومة التنمية الانسانية.
- 4- اعادة بناء القدرات الانتاجية التي تعد مصدراً رئيسياً لرفاهية الانسان والمجتمع.

أشار تقرير التنمية الانسانية لعام 2002 ان المجتمعات تعاني من نقص الحرية وعجز في مجال الإلتزام بالحقوق وحرقات الاساسية، ونتيجة بطء الاصلاح الديمقراطي ان المواطن حتى القرن الحالي وهو اقل حرية على الصعيد العالمي، وتشير الشواهد الى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي(حمادي، 2009، ص254).

تعد التنمية اداة للتطور اي تغييراً كمياً ونوعياً للعلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، فالتنمية تشير الى توسيع الخيارات المتاحة للفرد كي يعيش حياه صحية، ويملك قدرة الوصول الى ما يلزم لتحقيق مستوى معيشي لائق، ويكون قادراً على المشاركة في نمو المجتمع ووفقاً لهذا الرأي فان قياس التنمية قياساً كمياً ليس كافياً، لأنها في اوسع معانيها تشمل بالإضافة الى المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية التقليدية مؤشرات حقوق الانسان وحياته الاساسية، وان المنطقة العربية كما اشار تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002 من اكثر المناطق في العالم تعاني انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وبهذا سارعت معظم الدول الى تشديد تشريعاتها واجراءاتها التي تنتهك الحقوق الاساسية وحرقات العامة.

ماهية التنمية تبرز في جانبين، اولاً: تشكل الامكانيات البشرية من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، وثانياً: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة من خلال النشاط الاجتماعي او الانتاجي والثقافي والسياسي. وبه اصبح الانتاج وسيلة الى غاية، والغاية هي رفاهيه الانسان. ان احترام حقوق الانسان يعد أهم مداخل تحقيق (التنمية) لأنه المرتكز المحوري للتنمية الحقيقية يقتضي ان يكون توجه التنمية منطلقاً من بداية هدفها في تحقيق اهداف التنمية الشاملة المتمثلة في القوة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وادارياً، ولا يمكن تحقيقها الا بتمتعها بالإمكانيات الاساسية واستثمارها واطلاق طاقاتها اعتماداً على تأهيلها وتدريبها كمياً ونوعياً، وشعورها بمشاركة الفاعلة بما يرسخ شعورها بالانتماء واخلاصها (خضير، 2009، ص99).

ويتبين ان تحليل مختلف جوانب التنمية لابد ان يبحث امور مهمة والتي تعيق التنمية بصورة عامه وما يتعلق ب(التنمية البشرية) خاصة الاداء الاقتصادي على صعيد التطورات في نمو متوسط الدخل والبطالة والفقر والاقرار بعدم امكانية شمول جميع مفاصلها وابعادها لتحقيق

توازن بين أبعاد التنمية من جهة والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستثمار الأمثل للموارد والأنشطة البشرية ويؤخذ بعين الاعتبار حاجة الأجيال للحق في التنمية فهو حق من حقوق الإنسان الأساسية وعلى جميع الدول أن تضع البرامج الإنمائية والتدابير لضمان هذا الحق (جواد، 2019، ص1187).

اما مفهوم ((التنمية الانسانية)) فيستند الى محورين اثنين:- (فاكيه، 2010، ص198)(خضير، 2009، ص95).

1-بناء الامكانيات البشرية للتوصل الى مستوى رفاهيه مزدهر من خلال التمتع بمزايا الحياة(الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية، الخ).

2-توظيف امكانيات الانسان في النشاطات الانسانية كافة (الاقتصادية والسياسية والمعرفية).

ان دراسة التنمية بنوعيه(البشري والانساني) واثر الديمقراطية وحقوق الانسان بتحقيقها يفترض ان تكون دراسة موضوعية أي لابد من الاخذ بعين الاعتبار عدد من الضوابط والمؤشرات التي تحدد امكانية مسار الخطوط العامة للتنمية والتخطيط في الدولة بأسلوباً ووسيلة للنهوض باقتصادها. فخطط التنمية ليست اسس معدة، وجاهزة يمكن نقلها من بلد الى بلد، لان من اولى شروط خطط التنمية هي (الواقعية) أي ان اهداف التنمية يجب ان تتفق مع كل من:-

1-الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومدى تلبيتها.

2-الامكانيات المادية والبشرية، والمالية المتاحة.

3-اتجاه الايديولوجيا السائدة.

ثانياً: مدى التوافق والترابط بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية المستدامة:

ان الترابط بين مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية من جهة والتنمية من جهة اخرى ترابط وثيق حيث ان حقوق الانسان والديمقراطية يمكن ان توفر البيئة المناسبة لتحقيق التنمية بشكل سريع ومن ثم تعمل في ذات الوقت على تعزيز احترام حقوق الانسان، وان هذا التقارب يأتي من

الوصول من خلال سد احتياجاتهم وتحسين الخدمات ويجاد السبل الكفيلة بالنهوض وتحسين القيم والمؤشرات لتقلل المسافة بين امكانية تأمين متطلبات التنمية ونجاحها من حقوق الانسان وحياته الاساسية، اي ان مقدار ما منجز ومتوفر من المؤشرات الاجتماعية والصحية والتعليمية مما ينعكس على مدى العملية التنموية بتوفير فرص اكبر لإشاعة حقوق الانسان مما يزيد من فرص نجاح التنمية، وتعتبر هذه الخدمات والمؤشرات من اهم مقاييس توافق التنمية مع حقوق الانسان وحياته لتحقيق اهداف التنمية المستدامة(جواد، 2019، ص1198).

بحسب المادة (1) من اعلان الامم المتحدة عن الحق في التنمية فإن "ان لجميع الشعوب ولكل فرد حق المشاركة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع والاسهام في هذا الحق من التمتع كحق من حقوق الانسان وحياته الاساسية بصورة كاملة غير قابله للتصرف"(الامم المتحدة، "www.un.org/ar/events/righttodevelopment/pdf/rtdbooklet_ar.pdf"، 2019).

فالتنمية تتمحور حول الفرد والجماعات وتلبي الاحتياجات الاساس لهم ووضع البرامج وتنفيذها في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فهي تنمية بشرية مفادها زيادة الخيارات المتاحة امام البشر وتتمثل بثلاث خيارات اساسية، هي(ابراهيم، 2021، ص98):

-ان تحيا الشعوب حياة خالية من الازمات.

-ان يكتسب المعرفة ويحصلوا على المدخلات لتحقيق مستوى حياه كريمة.

-تعزيز وضمان حقوق الانسان، واحترام الذات وحياته الاساسية.

-وعند توفر هذه المطالب الاساسية ، فإن الكثير من الفرص الاخرى سيظل صعب التحقيق .

لعب القانون الدولي المعاصر دوراً رئيساً في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ان العلاقات تقوم على المصالح الاقتصادية ومن ثم تسعى الدول والمؤسسات التابعة

للأمم المتحدة الى تطوير القانون الدولي للتنمية الذي ينص " على " حق الشعب في تقرير مصيره".

ومن الجهود التشريعية للأمم المتحدة في حماية حقوق الانسان اكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المعقود في فينا 1993 على الحق في التنمية من الفقرة 10، كما اكد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان وعلى ان الحق في التنمية حق متأصل وجزء لا يتجزء من حقوق النسان وحياته الاساسية.

إن التنمية كمفهوم اقتصادي حتى فترة الثمانينات من القرن الماضي يتضمن فقط المفهوم المادي أي مقدار الحصول على الكسب المادي وعلى السلع ونتيجة لزيادة الاهتمام بمفهوم حقوق الإنسان وباعتبار التنمية كحق من حقوق الإنسان وظهر جليا عدم التناغم والتوائم بين التنمية الاقتصادية بهذا المعنى وحقوق الإنسان ونادت بعض الدول وخاصة دول العالم الثالث بالتضحية المؤقتة بحقوق الإنسان من اجل تحقيق غايات وحقوق أخرى ومن بين الحقوق هذه هو حق التنمية وهو احد الحقوق الجماعية وسادت في فترة القرن الماضي حكمة تنادي بضرورة التضحية بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق طفرات تنمية اقتصادية سريعة. قدمت دول نامية تقدما جيدا في مجالات معينة في حقوق الإنسان ومنها إشباع الحاجات الأساسية كالحق في الغذاء والحق في الصحة والعمل والسكن، لا بد من تحقيق عناصر أو مفاهيم أخرى مهمة جدا في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وتحسين نوعية الحياة ولهذا ظهرت خصوصيات جديدة للتنمية.

إن اظهار التقارب بين التنمية ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية يأتي من ان كل منهما يسعى الى جعل الحياة في افضل صورها من خلال تأمين كافة متطلباتها. فتوفر الاحتياجات او الخدمات الصحية والتعليمية والمعيشية من بين اهم الاهداف التي تسعى التنمية الى تحقيقها والتي لها صلة بحقوق الانسان الاصلية مما يتطلب استراتيجية واسعة للنهوض بالواقع وبناء انظمة مجتمعية ورفع كفاءة المستوى المعيشي، فضلاً عن تطوير المؤسسات المعنية بتوفير الخدمات بما يتوافق مع التطور الحاصل على المستوى العام(ابراهيم، 2019، ص107).

وتوافق احتياجات المجتمع الداخلي والدولي وممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الحياة على كافة المستويات وتتضمن الاليات والممارسات التي يستطيع من خلالها الشعب التعبير عن طموحهم ليمارسوا حقهم وتمثيلها الحقيقي والذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد وتوجيه الاهداف كلها الى اصلاح المجتمع.

من أهم ركائز منظومة القيم والحقوق التي لها تأثير على التوافق، فالسعي الى تنفيذ هذه الحق ينعكس ايجابياً على امكانية تحقيق اهداف التنمية. وتأتي هذه الركائز سواء في الخطط والبرامج التنموية بحلقة مهمة في حياة الانسان والمجتمع كجزء من منظومة الحقوق والحريات وتهيئة جميع الجوانب المرتبطة بها، لذا يجب العمل على تطوير مختلف المجالات(فهد، 2018، ص399).

واستراتيجية التنمية هي استخدام الموارد لتحقيق الغايات، اي أنها تمثل المسار الذي يتم الاتفاق عليه من اجل بلوغ الأهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها على المدى البعيد. وأن استراتيجية التنمية المستدامة يجب أن تعكس اختياراً لحد البدائل بعد دراسة ومناقشة كافة الاحتمالات ومن الركائز المهمة لتحقيق استراتيجية التنمية هو في اعمال المقومات الاساسية للدولة من تحقيق العدل والمساوة وصولاً الى ما يتضمنه الدستور من نصوص تحدد القواعد المنظمة للحقوق والواجبات والاطر السياسية والتنظيمية والمؤسسية التي تحكم العلاقة بين الفرد والمجتمع والركيزة الاخرى تتمثل بهيكل الموارد الاقتصادية المتاحة وطرق إستغلالها وتنميتها من اجل تأمين الكفاءة في استخدام هذه الموارد وتوجيهها بما يسمح بتحقيق اقصى مستويات الرفاهية للمواطنين.

وتبين مما تقدم ان نجاح عملية التنمية المستدامة او فشلها يتوقف على وجود المناخ الملائم لتحفيز النمو والتطور وتشجيع الابتكار وذلك يتم في اطار تأسيس الديمقراطية وحقوق الانسان التي في مقدمة مسؤوليتها التنمية المستدامة للنهوض بالإمكانات البشرية التي تنهض بالعملية والتنموية وتحقق الرفاهية للمجتمع.

خاتمة

1- اهم نتائج الدراسة:

هناك عدة عوامل تساعد على تحقيق التنمية المستدامة هي الاعتراف بحقوق الافراد وكرامته ومن العوامل المساعدة الاخرى هو اعمال حقوق الانسان القائمة على التعاون ما بين الدول ومن بينها، الحق في بيئة نظيفة، والحق في تقرير المصير وادارة الثروات الطبيعية. ومن مقومات التنمية هو وجود مشاريع هادفة سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية مع وجود خطط استراتيجية فعالة لتنفيذ هذه المشاريع. ان الحق في التنمية هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان وان لهذا الحق البعد القانوني فضلاً عن البعد الاقتصادي ويعدّ احدي الحقوق الحديثة وموثق في العديد من القوانين الدولية تتحقق التنمية المستدامة.

من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- ان تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحرياته من الديمقراطية اهم ما تقوم عليه مرتكزات التنمية المستدامة مما يعكس الاستقرار والتواصل.

2- ان تلبية احتياجات ومتطلبات الانسان وعدم المساس بحقوقه المشروعة هو اساس تحقيق التنمية المستدامة.

3- يرتبط التعزيز ارتباطا وثيقا بالحماية والوعي والمعرفة بهذه الحقوق وأن الافتقار لها ينتج عنها إجراءات تنتهك مبادئ حقوق الإنسان.

4- من الضروري أن تكون هناك شراكة فعلية بين المفوضية العليا لحقوق الإنسان ووسائل الاعلام لما للإعلام من تأثير على الوعي واثارة القضايا فضلاً عن الدور الرقابي.

5- ان ترسيخ وتعزيز هذه الحقوق من خلال التعاون الدولي هو اساس التنمية المستدامة ويتحقق من خلال تنفيذ الدراسة والمقالات ورفع التوصيات وابداء القرار في برامج التنمية المستدامة.

6- ان المفوضية العليا لحقوق الانسان ليست الجهة الوحيدة التي تسعى لتعزيز حقوق الانسان واشاعة الوعي بل تشاركها في هذه المهمة العديد من الجهات المحلية والدولية من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية.

2-المقترحات والتوصيات:

1- ضرورة التثقيف وغرس قيم حقوق الإنسان ل تشجع على احداث تغيير في السلوك دون الحاجة الى فرض اجراءات رادعة وعقابية.

2- من الضروري اجراء مراجعة شاملة لتعزيز حماية حقوق الانسان واعادة النظر في اليات الحماية التي تصنفها الدول باسم حقوق الانسان.

3- ضرورة الالتزام الدولي بحماية حقوق الانسان واشاعة مبادئ الديمقراطية من خلال اتخاذ كافة الاجراءات التي تجعل التشريعات متماشية مع الالتزامات.

4- تظافر الجهود من خلال المجالات الاجتماعية والاقتصادية الجادة لأجل تحقيق حقوق الانسان وحمايتها دولياً من خلال عدة اليات للتنمية الا ان اهمها تعزيز حقوق الانسان وحياته ومبادئ الديمقراطية.

5- ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الدولية والاقليمية، العاملة في مجال حقوق الإنسان، من أجل الاستفادة من خبرتها في نشر التوعية، واشاعة ثقافة حقوق الإنسان من خلال عقد المؤتمرات والبرامج التدريبية.

6- وضع الخطط الاستراتيجية وبرامج التوعية(الادوات والانشطة) والتثقيف التي تتناسب مع المستوى الفكري للشعب وتحديد القضايا الرئيسية التي تريد تهم الطبقة المستهدفة.

الهوامش:

1- خالد، حميد حنون، حقوق الانسان، بيروت، 2015، ص.197

2- ابراهيم، منال محمد، حقوق الانسان في المؤسسات التربوية، مجلة نسق، مجلد 32، عدد 4، 2021، ص.29

- 3-حمادي، حافظ علوان، حقوق الانسان، بغداد، 2009، ص.125
- 4-فاكيه، سقني، ومويسى بلعيد، التنمية الانسانية وحقوق الانسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010/2009، ص90
- 5-البكاء، محمد عبد المطلب، الديمقراطية وحقوق الانسان ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث الاعلامي، جامعة بغداد، المجلد (1)، العدد(2)، 2006، ص.157
- 6-خالد، حميد حنون، مصدر سابق، ص.77
- 7-فهد، مازن عجاج، علي عدي مراد، جهود الامم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الانسان دولياً، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد3، عدد2، 2018، ص.396
- 8-حمادي، حافظ علوان، مصدر سابق، ص.97
- 9-البكاء، محمد عبد المطلب، مصدر سابق، ص.110.
- 10-حمادي، حافظ علوان، حقوق الانسان، بغداد، 2009، ص.254
- 11-خضير، ياسين خضير، ضمانات حقوق الانسان وكيفية تطويرها وتطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد(7)، العدد(2)، 2009، ص99
- 12-جواد، خالد سلمان، دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الانسان، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي لكلية الاداب جامعة القاهرة وكلية التربية الاساسية جامعة بابل، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل، 2019، ص.1187
- 13-فاكيه، سقني، ومويسى بلعيد، مصدر سابق، ص.198
- 14-خضير، ياسين خضير، مصدر سابق، ص.95
- 15-جواد، خالد سلمان، مصدر سابق، ص.1198.
- 16-الامم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي، اعلان الحق في التنمية، 2019. وعلى الموقع الالكتروني:- www.un.org/ar/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf
- 17- ابراهيم، منال محمد، مصدر سابق، ص.98
- 18-ابراهيم، منال محمد، نفس المصدر، ص107
- 19- فهد، مازن عجاج، علي عدي مراد، مصدر سابق، ص.399.

References:

Ibrahim, Manal Muhammad, Human Rights in Educational Institutions, Nasq Magazine, Volume 32, Issue 4, 2021.

Al-Bikaa, Muhammad Abd al-Muttalib, Democracy and Human Rights and their Role in Achieving Sustainable Development, Al-Baheth Al-Alamiya Magazine, University of Baghdad, Volume (1), Issue (2), 2006.

Jawad, Khaled Salman, the role of sustainable development in promoting human rights, a special issue of the research of the International Scientific Conference of the College of Arts, Cairo University and the College of Basic Education, University of Babylon, Journal of the College of Basic Education, University of Babylon, 2019.

Hammadi, Hafez Alwan, Human Rights, Baghdad, 2009.

Khaled, Hamid Hanoun, Human Rights, Beirut, 2015.

Khudair, Yassin Khudair, human rights guarantees and how to develop and apply them in Iraq, Karbala University Journal, Volume (7), Issue (2), 2009.

Fakih, Saqni, and Moise Belaid, Human Development and Human Rights, Master's Thesis, Faculty of Law, Farhat Abbas University-Setif, 2009/2010.

Fahd, Mazen Ajaj, Ali Adi Murad, United Nations efforts to protect and promote human rights internationally, Tikrit University Journal of Law, Volume 3, Issue 2, 2018.

United Nations, Human Rights, Office of the High Commissioner, Declaration on the Right to Development, 2019. And on the website:-
www.un.org/ar/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf